الأمم المتحدة

A/72/619–S/2017/1014

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٤٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهـــــة من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون هـ **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم

131217 111217 17-21599 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بالرد على الادعاءات التي لا أساس لها الواردة في البيان الذي أدلى به ممثل القبارصة اليونانيين، بصفته المزعومة كممثل قبرص أمام اللجنة الثالثة في إطار بند جدول الأعمال ٧٢ (تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها) في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي ضوء هذا التشويه الصارخ للحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة، أرى أن من الضروري أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي من أجل وضع الأمور في نصابها.

من الممارسات المعروفة التي تتبعها الإدارة المذكورة استغلال المنابر الدولية لنشر معلومات كاذبة بغية إخفاء مسؤوليتها الجسيمة عن بدء المشكلة القبرصية وكذلك عن استمرارها. وهذه المحاولات العقيمة لا يمكن أن تغير الحقائق المتعلقة بقبرص، من قبيل الحقيقة المتصلة بأن شراكة جمهورية قبرص التي أقيمت في عام ١٩٦٠ تعرضت للانهيار في عام ١٩٦٣ وذلك عندما لجأت ميليشيات القبارصة اليونانيين إلى العنف ضد القبارصة الأتراك، وطردت ممثليهم من جميع أجهزة الدولة وحولت الشراكة إلى دولة يونانية صرفة. ولا يمكن أيضا أن تُحوِّل الانتباه عن حقيقة أن الجانب القبرصي اليوناني عرقل كل محاولة تهدف إلى حل المشكلة القبرصية في إطار مهام المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية، بما فيها خطة عنان لعام ٢٠٠٤ والمؤتمر المعني بقبرص الذي عُقد مؤخرا في كران – مونتانا، بسويسرا، في تموز/يوليه ٢٠١٧.

وينبغي أيضا أن يؤخذ في الحسبان أن قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص لم يشر أي منها إلى التدخل الشرعي للدولة الضامنة تركيا باعتباره ”غزواً“، وإلى وجودها اللاحق في الجزيرة باعتباره ”احتلالا“. فتدخُّل تركيا في عام ١٩٧٤، الذي جرى في حقيقة الأمر تمشياً مع حقوقها وواجباتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، كان أمراً لا مفر منه في أعقاب الانقلاب الذي قام به النظام العسكري الحاكم في اليونان بمساعدة المتعاونين معه من القبارصة اليونانيين في قبرص، والذي كان الغرض منه هو ضم الجزيرة إلى اليونان، أي ’إينوسيس‘.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، فإن الإدارة المذكورة ليس لديها بأي حال من الأحوال أي مصداقية أو سلطة أخلاقية تدعي بموجبها أنها نصيرة هذه الحقوق الأساسية في قبرص. ففي جنوب قبرص، يتم تجاهل حقوق ملكية القبارصة الأتراك تماما، ولا يحترم حقهم في التعليم بلغتهم الأم، كما أن حرياتهم الدينية تخضع لجميع أنواع القيود والانتهاكات. وعلى العكس من ذلك، يوفر الجانب القبرصي التركي آلية انتصاف قانونية فعالة ومتاحة للقبارصة اليونانيين الذين تركوا ممتلكاتهم في شمال قبرص، وهي لجنة الممتلكات غير المنقولة، التي أقرتها أيضا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ووجدت المحكمة أيضا أن القوانين القبرصية التركية، وكذلك تنفيذها، فيما يتعلق بالحريات الدينية التي يتمتع بها القبارصة اليونانيون في شمال قبرص، وحقهم في التعليم، متماشية مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

والقرار الذي اتخذ مؤخرا بشأن فرض رسوم جمركية على البضائع المرسلة من جنوب قبرص إلى القبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في شمال قبرص هو حالة في صميم الموضوع، حيث تستغل الإدارة القبرصية اليونانية كل مسألة لأغراض دعائية سياسية. وفي الواقع، فإن ظروف معيشة القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في شمال قبرص مساوية لظروف معيشة القبارصة الأتراك. ويمكنهم السفر بحرية

في أي مكان في شمال قبرص والتمتع بحرية التنقل في جميع أنحاء الجزيرة. وتتوافر لهم إمكانية الحصول على جميع السلع والخدمات في الشمال، وبالتالي فإنهم غير محرومين من أي احتياجات أساسية. غير أنه جرى منذ أمد بعيد استغلال قافلة المساعدات التي ترسلها السلطات القبرصية اليونانية عن طريق الأمم المتحدة لتصوير هؤلاء الناس الذين يعيشون في الشمال على أنهم ''محاصرون''. وعلى العكس تماما، فمن المعروف على نطاق واسع أن متلقي تلك المعونة يبيعون تلك المواد إلى السكان المحليين بدلا من أن يستخدموها بأنفسهم. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المعونة الطبية مستثناة من هذا التطبيق ولا تخضع لأية رسوم. وعلاوة على ذلك، فقد أعلن عن طريق قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص أن السلطات القبرصية التركية المعنية ستتصدى لأي احتياجات أخرى قد تنشأ للسكان.

وبينما يُتَوَقع من الجانبين أن يبحثا، تمشيا مع دعوة الأمين العام، الأسباب الكامنة وراء فشل المؤتمر المعني بقبرص الذي عُقد في كران – مونتانا بصفة خاصة، و ٥٠ سنة من المفاوضات بصفة عامة، فمن الواضح إن تكرار هذا الخطاب المنطوي على أخطاء تاريخية غير مثمر. وفي الوقت نفسه، فمن المؤسف أن الدلائل تشير إلى أن فترة إمعان النظر لم تسفر بعد عن تقييم صادق وواقعي من الجانب القبرصي اليوناني.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) محمد **دانا**
ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص